



2026/2/25

جنون أسعار الذهب وتراجع قيمة الدولار إعادة تقييم واستبدال لمخزن القيمة السلبي في نظام نقدي عالمي جديد

د. سلام جبار شهاب

● تحليلات



جنون أسعار الذهب وتراجع قيمة الدولار: إعادة تقييم واستبدال لمخزن القيمة السليبي في نظام نقدي عالمي جديد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث
/ الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. سلام جبار شهاب / باحث اقتصادي

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقل، غير ربحي، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جليّة

ملحوظة:

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتابها.

١. الملخص

المؤشرات تولّد انطباعاً إلى أن النظام النقدي العالمي يمرّ بمرحلة انتقالية، وأن ارتفاع أسعار الذهب يشير إلى إجراء تحوطيّ ضد تقلبات العملة، ومنها الدولار، وأن اللجوء إلى مخزن القيمة السلبي يُعدّ ملاذاً آمناً، مقابل التوسع في الإنفاق الاستثماري؛ فمؤشرات التضخم تطفئ على معدلات الفائدة. وفقاً لذلك، تشير المراجعات إلى أن المُعجّلات السعرية للذهب قد تم تثبيتها بصورة نظامية، مما يوحي بإنشاء مناخ نقدي جديد، لا سيما بعد ملاحظة التراجع في الدولار كعملة تسوية مقبولة في التعاملات العالمية، مع ظهور الأسواق الناشئة وتنوع مراكز النمو، والتحوط بالذهب من تراجع قيمة الدولار.

وفقاً لذلك، قد تنقلب الأمور رأساً على عقب، بمعنى أن تتجه إدارة الرئيس ترامب إلى إعادة تقييم الذهب (السعر الدفترى) بدلاً من 42 دولاراً للأونصة وتعويمه ليقفز إلى ما فوق 5 آلاف دولار. هذا سيوفر للإدارة الأمريكية فرصةً لتغطية الدين البالغ أكثر من 30 تريليوناً، كما أن انخفاض أسعار الفائدة يولّد قدرة تنافسية للبضائع الأمريكية، وفرصةً للتصدير بدلاً من سيولة المنتجات المصنعة في الخارج، بالمقابل، فإن هذا النهج سيدفع بـروز مسار آخر، وهو إصدار العملات المشفرة (الدولار الرقمي وأخواته)، مما يخفض الديون التقليدية المترتبة على الولايات المتحدة، ويعجّل من الانهيار الاقتصادي لكثير من دول العالم بفعل التضخم الجامح. ستعالج الولايات المتحدة أوضاعها من

خلال اعتماد الدولار الرقمي كأساس للتسوية الدولية، مستخدمةً الميزة المطلقة التي تتمتع بها، وهي الأمن السيبراني العالي ومحطات التعدين الرقمي في أراضيها، ما يجعلها تكتسب زخماً في اختراق أي عملة رقمية لا تصدر من أراضيها. وكإجراء تحوطي، ستلجأ البنوك المركزية إلى اعتماد الدولار الرقمي كأداة تسوية، بدلاً من العملات الرقمية الأخرى. هذا الإجراء سيعطي للولايات المتحدة ميزة إطفاء الديون العالمية المترتبة بذمتها بفعل خفض قيمة الدولار، وإلغاء اعتماد الذهب كأداة لتقييم العملات، ليحلّ محلّه العملات الرقمية المؤمنة والمحصّنة وفقاً لأنظمة تشفير متقدمة (أنظمة أمن الفضاء الرقمي)، والمقوّمة بسندات الخزانة الأمريكية.

وفقاً لذلك، وباعتبار أن العراق من بين الدول التي تعتمد الذهب احتياطياً نقدياً وأداة تسوية، إلى جانب كونه مصدراً للقيمة بالنسبة إلى العملة الوطنية العراقية، فإن ما ورد أعلاه قد يترتب عليه خسائر للعراق، من بينها تراجع موجوداته (القيمة الفعلية) من الدولار إلى النصف، وقفز أسعار المستهلك بفعل التضخم، وربما انهيار العملات الدولية لبعض الدول. هذا الأمر يفرض على العراق أن يجد لنفسه مناهجاً إقليمياً ودولياً يحافظ على نظامه الاقتصادي، من خلال التحالفات في التكتلات النقدية، وإنتاج الدينار الرقمي العراقي، وبناء التحالفات الرقمية مع البنوك المركزية العالمية، وحتى مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وسيحتاج العراق إلى تعديل نمط تجارته، والدخول في أنظمة اقتصادية، منها دول

البريكس، وإيجاد نظام للتسوية الرقمية مع الدول التي تتعامل معه، والحفاظ على مستوى استهلاكي مدعوم يحافظ على استقرار السوق من الانهيارات المحتملة.

ا. توطئة

تجاوز الذهب كونه مجرد مؤشر للخوف أو وسيلة للتحوط من التضخم، ليصبح محركاً أساسياً في هيكل الاحتياطيات العالمية. والقفزات الأخيرة في أسعار الذهب لا تعكس انتعاش السوق الناتج عن الحركات الممتدة منذ الإغلاق في جائحة كورونا عام 2020، وما تلاها من تصحيحات دافعة لإعادة الحركة إلى الدوال الاقتصادية التي كانت متجمدة بفعل الإغلاق. فقد كانت العلاجات في حينها تستند، في جزء منها، إلى ضخ الأموال في السوق، إذ قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بضخ الأموال إلى الأسواق عبر المصارف من أجل إعادة النشاط الاقتصادي. وعلى إثر ذلك، ارتفع التضخم إلى مستويات قياسية دفعت المستثمرين إلى القلق من اعتبار العملات الورقية مصدراً للقيمة، فاستبدلت خزائن المال بالذهب. ولم يقتصر الأمر بعد ذلك على هذا التهافت من قبل المستثمرين، بل انتقل الإدراك إلى البنوك المركزية. وفي أعقاب الحرب الروسية - الأوكرانية، انعكس الأمر على البنوك المركزية التي بدأت تنظر إلى الذهب بوصفه قيمة أساسية بدلاً من الدولار الأمريكي وسلة العملات الأخرى. وبطول منتصف عام 2025، تجاوز سعر الذهب حاجز 4000 دولار أمريكي للأونصة، أي بزيادة تقارب 80% عن متوسطه في عام 2021.

٣. العوامل المساهمة في ارتفاع أسعار مخزن القيمة السليبي (الذهب)

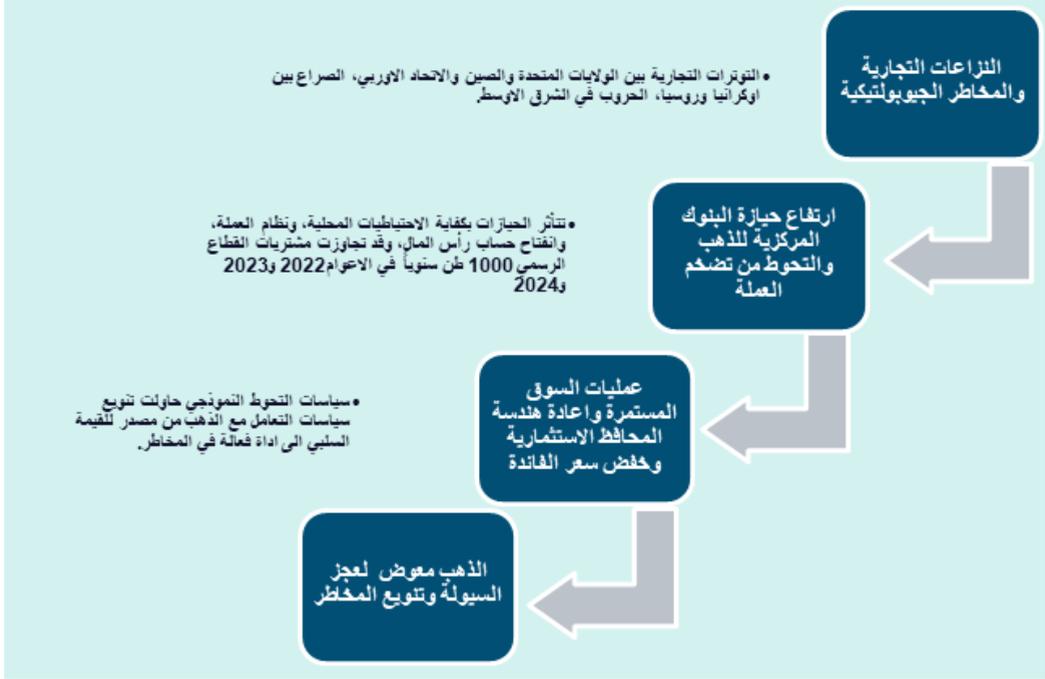
القفزات في أسعار الذهب لم تكن ناتجة من عوامل مؤقتة، بقدر ما هي تعكس الطلب الفعال كون الذهب يمثل الملاذ الآمن، ووسيلة لإعادة تقييم كيفية موازنة البنوك المركزية بين المرونة والسيادة وإدارة المخاطر في سياق يعاد فيه النظر في هيمنة الدولار الأمريكي من قبل البعض. وتزداد حيازات البنوك المركزية من الذهب استجابةً لارتفاع المخاطر العالمية، متأثرة بكفاية الاحتياطيات المحلية، ونظام العملة، وانفتاح حساب رأس المال، وقد تجاوزت مشتريات القطاع الرسمي 1000 طن سنوياً في أعوام 2022 و2023 و2024، أي ما يقارب ضعف متوسط التراكم السنوي للعقد السابق. وبحلول منتصف عام 2025، شكلت حيازات البنوك المركزية حوالي 25% من أصول الاحتياطي الرسمي مدفوع بارتفاع سعر الذهب بنسبة تقارب 200% بين عامي 2015 و2025.

إن التحولات النموذجية، وإعادة هندسة المحفظة الاستثمارية لمواجهة المخاطر الجديدة، أصبح أمراً واقعاً عبر ثلاث قنوات. ففي السياسة النقدية تتعامل البنوك المركزية مع الذهب باعتباره مخزناً سلبياً للقيمة وأداة فعالة لإدارة المخاطر. ونظراً لأن حيازات الذهب لا يتم تصفيتها خلال فترات الركود، فإن استمرار الطلب الرسمي قد يرسخ حداً أدنى للسياسة النقدية الداعمة للذهب. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تعكس قوة المعدن المستمرة استراتيجية الموازنة العامة.

كما تشير البيانات أيضاً إلى توجه البنوك المركزية في الاقتصادات الناشئة، وحتى الدول الإفريقية المنتجة للذهب، نحو زيادة الطلب عليه. وقد اتجهت دول مثل كينيا ونيجيريا وتنزانيا إلى زيادة تراكم احتياطات الذهب. وهذا يجعل من حيازة الذهب بمثابة تحوط ضد تقلبات العملة ومخاطر سيولة الدولار الأمريكي خلال الأزمات؛ لذلك يفيد الذهب بشكل خاص الاقتصادات التي تعاني من عجز في العملة، باعتباره أصلاً دفاعياً يحافظ على قيمته خلال الأزمات.

ويمثل النمو المرتفع والقوى الاقتصادية المتنامية في آسيا، إلى جانب التقلبات الاقتصادية، عنصراً حاسماً في ارتفاع أسعار الذهب والمشتقات العالمية. كما أن العجوزات الهيكلية التي تضرب الاقتصادات الكبيرة تجعلها تدرك أن الملاذات الآمنة الممكنة على المدى البعيد تكمن في القدرة على استبدال المطبوعات النقدية بالأصول الثمينة. كذلك تدفع التوترات التجارية الأخيرة، خصوصاً بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والاقتصادات الكبيرة الأخرى، إلى زيادة الطلب على أصول الملاذ الآمن، باعتبار أن الذهب يمثل أداة بالغة الأهمية لتنويع المخاطر خلال فترات عدم اليقين المتزايد.

مخطط 1. المعجلات السعرية لأسعار الذهب



المصدر: من إعداد الكاتب

١٤. ارتفاع أسعار الذهب مقابل ضعف الدولار

ستكون حيازات الذهب بمثابة تحوط ضد تقلبات العملة ومخاطر سيولة الدولار الأمريكي خلال الأزمات، وسيربط ارتفاع أسعار الذهب، من الناحية الجزئية، باستمرار ضعف الدولار الأمريكي. ولا يرتبط تراكم احتياطات الذهب بتخفيض الولايات المتحدة لاعتمادها على الدولار في الاحتياطات الدولية على مستوى الدول، باستثناء

حالات قليلة مثل روسيا وإيران والصين وتركيا؛ إذ كان رد فعل تلك الدول زيادة رصيدها من الذهب. وفي الوقت الراهن، هناك توجه أوسع نحو تخفيض الاعتماد على الدولار نتيجة تنويع محافظ الاحتياطيات من قبل رؤساء البنوك المركزية نحو عملات وأصول غير تقليدية، وفقاً لسيولة السوق والعوائد النسبية ومتطلبات إدارة الاحتياطيات التي تفرضها السلطات في تلك الدول.

ويؤدي تنويع الاستثمارات في الذهب إلى مجموعة معقدة من التفضيلات؛ فإذا استمر الذهب في تشكيل حصة أكبر من الاحتياطيات الرسمية، فقد يتغير تقييم كفاية الاحتياطيات نفسه. كما أن أي انخفاض غير متوقع في سعر الذهب قد يعرّض عدداً من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والمصدرة الصافية للذهب، بما في ذلك دول في أفريقيا، لمخاطر انخفاض عائدات التصدير. وسيتعين على البنوك المركزية إعادة تقييم كيفية قياسها وإدارتها للسيولة، لا سيما أن الذهب لا يمكن تعبئته أو تداوله بسهولة مثل الأصول الأخرى، كسندات الخزنة الأمريكية أو السندات التي يطرحها البنك المركزي العراقي.

ويشير تسارع الطلب على الذهب إلى اتساع نطاق وعمق «الأصول الآمنة» ضمن الاحتياطيات الرسمية. ومع ذلك، ومع تغير تركيبة الاحتياطيات على مستوى الدول، ينبغي أيضاً تعديل إدارة الضمانات وخطط الطوارئ داخل المؤسسات النقدية؛ ففي ظل بيئة عالمية مضطربة، يوفر الذهب طبقة إضافية من المرونة السياسية ضمن مشهد نقدي عالمي متطور.

لطالما كانت العلاقة بين الذهب والدولار الأمريكي عكسية من الناحية التاريخية؛ فعندما يرتفع الدولار ينخفض الذهب عادةً، والعكس صحيح. وتستند هذه العلاقة إلى عدة مبادئ أساسية في السوق؛ فبما أن سعر الذهب مُقوّم بالدولار عالمياً، فإن ارتفاع قيمة الدولار يعني الحاجة إلى عدد أقل من الدولارات لشراء الكمية نفسها من الذهب. إضافةً إلى ذلك، يصبح الذهب أقل جاذبية بوصفه أصلاً غير مُدخّل عندما يرتفع الدولار وترتفع أسعار الفائدة الأمريكية، مما يجعل الأصول المقومة بالدولار أكثر جاذبية للمستثمرين الباحثين عن عوائد.

وفي الواقع، شهدنا في عامي 2023 و2024 ظاهرة غير مألوفة؛ إذ أظهر كلٌّ من الذهب والدولار قوةً ملحوظة في الوقت ذاته. فقد تجاوزت أسعار الذهب 2000 دولار للأونصة وسجّلت مستويات قياسية جديدة، بينما أظهر مؤشر الدولار الأمريكي مرونة. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا السلوك السوقي غير التقليدي، منها:¹

1. أدت التوترات الجيوسياسية: بما في ذلك الصراع الروسي-الأوكراني وعدم استقرار الشرق الأوسط، إلى زيادة الطلب على كلٍّ من الذهب والدولار كملاد آمن. وفي أوقات عدم اليقين العالمي، غالباً ما يتجه المستثمرون إلى هذه الملاذات الآمنة التقليدية، بغضّ النظر عن ارتباطها المعتاد.

1- Bob Iaccino, Gold and the U.S. Dollar: An Evolving Relationship? May 2025
<https://www.cmegroup.com/openmarkets/metals/2025/Gold-and-the-US-Dollar-An-Evolving-Relationship.html>

2. بلغت مشتريات البنوك المركزية من الذهب مستويات تاريخية: فقد زادت الصين وروسيا والعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة احتياطاتها من الذهب لتنويعها بعيداً عن الأصول المقومة بالدولار، مما وفر دعماً لأسعار الذهب على الرغم من قوة الدولار.

3. على الرغم من دورة التشديد النقدي الحادة التي يتبعها الاحتياطي الفيدرالي؛ فإن المخاوف المستمرة من التضخم أبقت الذهب جذاباً كأداة تحوط تقليدية ضد التضخم، ففي حين أن ارتفاع أسعار الفائدة عادةً ما يضغط على الذهب، فإن معنويات السوق أشارت إلى أن التضخم قد يظل مرتفعاً، مما يحافظ على جاذبية الذهب.

وفي ظل هذه الظروف، يبدو أن العلاقة العكسية التقليدية بين الذهب والدولار الأمريكي تعود للظهور في ظروف سوقية معينة. ومع انتقال الاحتياطي الفيدرالي من دورة التشديد النقدي إلى دورة التيسير المحتملة، قد تعود الآليات المحركة لكلا الأصلين إلى وضعها التقليدي.

٧. نظرية التحوط ضد التضخم

يمثل الذهب عنصراً حاسماً في التحوط من التضخم؛ إذ توجد علاقة طردية بين التضخم وأسعار الذهب، أي كلما ارتفع التضخم زاد الطلب على الذهب وارتفعت أسعاره. وهنا يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Federal Reserve Bank) بمواجهة التضخم من

خلال رفع أسعار الفائدة، وهو ما حصل في عامي 2024 و2025. ويصبح الذهب جذاباً بشكل خاص عندما يتوقع المشاركون في السوق ارتفاع التضخم، لكنهم يتوقعون في الوقت نفسه أن يُبقي الاحتياطي الفيدرالي على سياسته النقدية الميسرة أو حتى يخفض أسعار الفائدة. في هذا السيناريو، تتجه أسعار الفائدة الحقيقية (أسعار الفائدة الاسمية مطروحاً منها التضخم) نحو الانخفاض، مما يقلل من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بأصول غير مدرة للدخل كالذهب (باعتباره مخزناً للقيمة السلبي).

ولنفترض أن السوق يتوقع استمرار التضخم، بينما يتجه الاحتياطي الفيدرالي نحو التيسير النقدي. في هذه الحالة، يمكن ملاحظة نتيجة تبدو متناقضة، وهي ارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل (التي تعكس توقعات التضخم)، مما يعزز قوة الدولار. وفي الوقت نفسه، يرتفع سعر الذهب، حيث يسعى المستثمرون إلى التحوط ضد احتمالية انخفاض قيمة العملة نتيجة التضخم. وقد جسدت هذه الديناميكية ظروف السوق في أواخر عام 2023 وأوائل عام 2024، حين أشار الاحتياطي الفيدرالي إلى نيته خفض أسعار الفائدة، بينما ظل التضخم أعلى من هدفه البالغ 2%. ويؤكد محللو السوق، بشكل متزايد، أن سعر الذهب يتأثر الآن بدرجة أكبر بأسعار الفائدة الحقيقية، ومخاوف التضخم، والمخاطر النظامية، بدلاً من تأثيره بقوة الدولار فقط. ويتطلب هذا التطور الديناميكي من المستثمرين تبني نهج حذر، مع التركيز على اتجاهات أسعار الفائدة الحقيقية، وسياسات البنوك المركزية، والتطورات الجيوسياسية عند تقييم إمكانات الذهب.

وفي أواخر يناير/كانون الثاني 2026، تجاوز سعر الذهب 5200 دولار أمريكي، مع تعزز ضعف الدولار بفعل عمليات التداول التي تستهدف انخفاض قيمته، وسط صعوبة التكهون بسياسات الاحتياطي الفيدرالي التي تُبقي الضغط على الدولار الأمريكي. إن هذا الارتفاع في أوائل عام 2026 يعطي إشارة إلى أن الضواغط لا تزال مستمرة في دفع الأسعار إلى الارتفاع، وأن مكامن الانزلاق المالي لا تزال تحوم، مما يُجبر المستثمرين على إعادة تقييم الأهداف السعرية لموجوداتهم واستدامة الطلب. ويحدث الانزلاق المالي في حال لجأت البنوك المركزية إلى تغطية عجزها أو تمويل الدين من خلال السندات المالية المقومة بالعملات الورقية. وهذا الأمر يتفاعل مع تراجع القيمة السوقية للدولار بوصفه غطاءً سعرياً للعملات الوطنية؛ حينها قد يحدث الانهيار المالي في الدول التي تعاني من عجز هيكلية أو نقص في السيولة، كما هو موضح في المخطط (2).

مخطط 2: العجوزات الدافعة إلى انزلاق العملات الوطنية



المصدر: من إعداد الكاتب

٧. ارتفاع أسعار الذهب مقابل تراجع قيمة الدولار

ترتفع مؤشرات التحوط في الاقتصاد العالمي، التي لم تعد تقتصر على المستثمرين فحسب، بل تشمل أيضاً البنوك المركزية وحكومات الدول. ويعكس هذا التوجه التحوطي أن أداء أسواق المال تتجه نحو إعادة توجيه الاستثمارات بعيداً عن الأصول الأمريكية، بما في ذلك الأسواق الناشئة. إضافةً إلى ذلك، يركز التوجه التحوطي على الحفاظ على قيمة الموجودات بدلاً من التوسع في النفقات الاستثمارية أو النظر إلى العوائد الاستثمارية، مما يعني أن فرص النمو في الاقتصاد العالمي باتت تتراجع.

وكما هو معروف، فإن الدولار الأمريكي يُعد أحد العناصر الرئيسية وراء تجدد الطلب على الأصول المادية، وقد تعرض لضغوط متزايدة في الأسابيع الأخيرة.

من بين العوامل التي تسهم في هذا الأمر هو تسارع ضعف الدولار الأمريكي، حيث سجّل أدنى مستوى له في أربع سنوات بعد تصريحات الرئيس ترامب التي أشارت إلى أن إدارته مرتاحة لضعف الدولار. وتزامنت هذه التصريحات مع تزايد التكهّنات حول تنسيق محتمل للعملة بين الولايات المتحدة واليابان، إذ تراقب السلطات في كلا البلدين قوة الين وتأثيرها على التجارة والاستقرار المالي.² ومما يعزز هذا التوجه أن كبار المالكين للشركات الأمريكية مؤيدون لخفض أسعار الفائدة، ومنهم بلاك روك، الرئيس التنفيذي لشركة بلاك روك، الذي كان من المؤيدين لخفض أسعار الفائدة، وكان أيضاً من بين المرشحين لرئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وهذا يعطي إشارة إلى أن الإدارة الحالية للبيت الأبيض تعتبر خفض سعر الفائدة أداة سياسية مقبولة.

يقابل هذه الاعتبارات، أنه من المهم الإشارة إلى أن الدين المالي الأمريكي لا يزال في ازدياد، لكن ضغوط السوق حتى الآن تجلّت بشكل رئيسي من خلال ارتفاع حاد في منحنى العائد، بدلاً من تحركات مضطربة في أسعار الفائدة أو الائتمان. وقد ضعف

2- Ole Hansen, Gold's orderly rally meets silver's chaos as the dollar comes under pressure, Jan. 2026 <https://www.home.saxo/en-mena/content/articles/commodities/golds-orderly-rally-meets-silvers-chaos-as-the-dollar-comes-under-pressure-28012026>

الدولار، لكنه لم ينهار، في حين لم تتصاعد التوترات الجيوسياسية بعد إلى مستويات كافية لعرقلة النمو العالمي. وفي الوقت نفسه، تتباطأ البنوك المركزية في إصدار العملات النقدية وتغطية أي فرص للتوسع في النفقات.

وفي ظل هذه الخلفية، قد يبدأ الارتفاع الكبير في الطلب على الأصول المادية الملموسة بالتراجع. وبالنسبة لأصل غير مدرّ للدخل كالذهب، فإن استمرار التدفقات النقدية ضروري لتبرير ارتفاع الأسعار المستمر، والذي يُتوقع أن يصل سعر الأونصة إلى 6000 دولار هذا العام.³

إلى جانب البنوك المركزية كمشغّلين رئيسيين، برزت شركة تيثر هولدنكس (Tether Holdings SA) كمصدر هام للطلب على الذهب، لتصبح أكبر مالك معروف للذهب خارج المؤسسات الرسمية. إذ تُشير التقارير إلى امتلاكها حوالي 140 طناً من الذهب. كما أن تركّز الطلب العالمي، إلى جانب عمليات الشراء المستمرة، يضيف دعامة إضافية غير تقليدية للسوق، مما يعزز اتساع نطاق الطلب ويدعم أسعار الذهب.

بالمقابل، فإن تراجع الدولار يرجع إلى عدة عوامل، ومن بينها خفض سعر الفائدة، كما أشرنا سابقاً. وقد أضعفت هذه المسألة الدولار باعتباره عملة تسوية دولية مقبولة، ما دفع آليات تسوية التجارة الدولية إلى التطور مع سعي الدول لاستكشاف بدائل

3- اللونصة الواحدة = 31.103 غرام ذهب (7.32 مثقال ذهب)

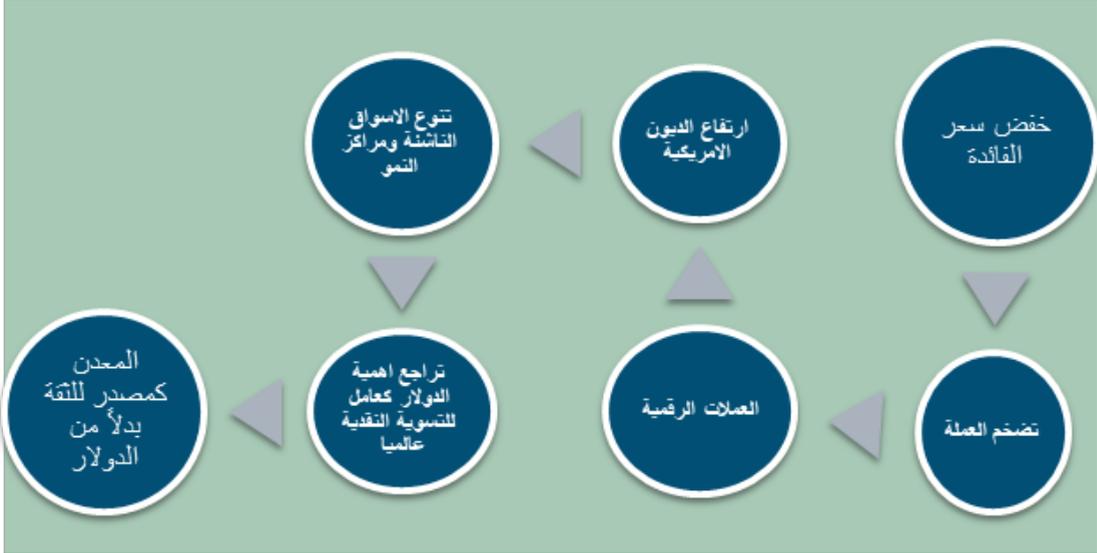
للأنظمة التقليدية القائمة على الدولار، وقد تقلل هذه التطورات تدريجياً من الطلب على المعاملات بالدولار، بينما تزيد من الاهتمام بدائل التسوية المحايدة.⁴ وعادةً ما تتأثر اقتصادات الأسواق الناشئة بشكل كبير بتقلبات العملات الرئيسية نظراً لاندماجها في الأنظمة المالية العالمية، وقد يخفف ضعف الدولار من أعباء ديون هذه الأسواق، مع إمكانية زيادة الطلب على السلع من تلك الاقتصادات. ويظهر التحليل التاريخي أن تصحيحات الدولار الكبيرة قد تستمر لمدة تتراوح بين 18 و36 شهراً، وذلك تبعاً للأسس الاقتصادية الأساسية واستجابات السياسات.⁵

يظهر الوضع الحالي أنه عندما تشير الاتجاهات بوضوح إلى ضعف مستمر في العملات وقوة في المعادن، فإن الأسواق تتجه إلى تقديم إشارات توجيهية واضحة للمستثمرين ذوي المراكز الاستراتيجية. ويصبح فهم هذه الإشارات وتطبيق الاستراتيجيات المناسبة أمراً مهماً لتجاوز الفترات التي تواجه فيها العلاقات النقدية التقليدية تحديات جوهرية. أما بالنسبة إلى الفضة، فإن زخم السوق يهيمن على ارتفاع أسعارها، وهناك احتمال أن تتراجع أسعار الفضة على غرار انفجار الفقاعة السعيرية، لأن الفضة ليست مولداً حقيقياً للقيمة، وإنما تتعرض للمضاربات المستمرة.

4- Muflih Hidayat, Dollar Breaks Gold Takes Control in 2026 Market Dynamics, Jan. 2026. <https://discoveryalert.com.au/dollar-breaks-gold-control-current-cy-market-2026/>

5- Ibid,

مخطط 3. عوامل تدفع نحو تراجع قيمة الدولار



المصدر: من إعداد الكاتب

تبعاً لذلك، رأت إدارة الرئيس ترامب أن هذه التقلبات تمثل فرصة لإدارة الديون الأمريكية وتسويتها من خلال هذا التراجع. فبعد أن كان الدولار يمثل عملة أساسية في التسوية الدولية وتقويم العملات الوطنية للدول، فإن هذا التراجع قد يغرق تلك الدول في التضخم والأزمات الهيكلية بفعل إعادة قيمة الدولار. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تمثل أكبر خزينة للذهب في العالم، باحتياطي قوامه أكثر من 8133 طناً، وفي الوقت نفسه، فإن أكبر مدين في الاقتصادات العالمية هو الاقتصاد الأمريكي، إذ تبلغ الديون الإجمالية نحو 32 تريليون دولار، وتستنزف فوائد الدين الأمريكي نصف الموازنة الفيدرالية.

ويتم التعامل مع الذهب الأمريكي وتسعيه بقيمة دفترية قوامها 42 دولاراً للأونصة الواحدة، في حين أن السعر الفعلي في السوق يتجاوز 5000 دولار، أي تتجاوز القيمة الفعلية 119 مرة عن السعر الدفترية. وتثار حالياً الأفكار التي تتحدث عن تعويم أسعار الذهب في الولايات المتحدة بالسعر الفعلي في السوق، ومن المتوقع أن يدفع هذا التقييم الجديد نحو فقدان الثقة بالدولار، وارتفاع التضخم بشكل جامح، وإفلاس البنوك المركزية في العالم التي تُسعر عملاتها بالدولار.

كما تعمل إدارة البيت الأبيض على إطلاق العملات الرقمية المشفرة (الدولار الرقمي) وتحويل التجارة العالمية من النظام البنكي التقليدي إلى النظام البنكي المالي الرقمي، الذي يُدار أمريكياً. وفي هذا الإطار، سيتم ربط العملات الرقمية بالسندات الأمريكية، وسينخفض حينها الطلب على الدولار الأمريكي مقابل السندات التي سيلجأ العالم إلى شرائها، من أجل استخدام الدولار الرقمي الأمريكي.

ويتداخل هذا النمط الاقتصادي الجديد مع مسألة التشفير والأمن السيبراني، باعتبار أن الولايات المتحدة تمتلك أكبر منصات التشفير الرقمي ومحطات التعدين الرقمي. وهذا يدفع نحو استغلال هذه الميزة، وربط الاقتصاد العالمي باستخدام العملات الرقمية التي تصدرها الولايات المتحدة بوصفها الأكثر أماناً مقارنة بغيرها، ومن ثم فك الارتباط بالدولار الورقي المتراجع قيمته، مقابل دعم

التعاملات الدولية بعملة الدولار المشفر. وسيكون هذا الإصدار النقدي هو الغطاء لإخماد التضخم وإعادة تشكيل النظام النقدي الدولي.

٧.١١. الخاتمة

العالم يتغير والنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة مخاض جديدة، وسيكون العراق من بين أبرز المتضررين وقد تتراجع موجوداته (القيمة الفعلية) من الدولار الى النصف، وستقفز أسعار المستهلك الى بفعل التضخم، وربما ستتهوار العملات الدولية للدول. هذا الامر يفرض على العراق ان يجد لنفسه مناًخاً إقليمياً ودولياً يحافظ على نظامه الاقتصادي من خلال التحالفات في التكتلات النقدية، واستخدام اليوان الرقمي الصيني، وتعديل نمط التجارة العالمي من خلال دول البريكس، وان يعمل البنك المركزي العراقي على إيجاد نظام للتسوية الرقمية مع الدول التي تتعامل مع العراق، واطلاق الدينار الرقمي، والحفاظ على مستوى استهلاكي مدعوم يحافظ على استقرار السوق من الانهيارات المحتملة.

المصادر .VIII

- Bob Iaccino, Gold and the U.S. Dollar: An Evolving Relationship? May 2025 <https://www.cmegroup.com/openmarkets/metals/2025/Gold-and-the-US-Dollar-An-Evolving-Relationship.html>
- Ole Hansen, Gold's orderly rally meets silver's chaos as the dollar comes under pressure, Jan. 2026 <https://www.home.saxo/en-mena/content/articles/commodities/golds-orderly-rally-meets-silvers-chaos-as-the-dollar-comes-under-pressure-28012026>
- Muflih Hidayat, Dollar Breaks Gold Takes Control in 2026 Market Dynamics, Jan. 2026. <https://discovery-alert.com.au/dollar-breaks-gold-control-currency-market-2026/>



لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
